



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١١ صفر سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١ أيلول سنة ١٩٩٠ العدد ٣٧١٣

٢٦

الفرس

الصفحة

١٤٨٨	نظام رقم ١١ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
١٤٩٠	نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظميين
١٤٩١	نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي امانة العاصمة غير المصنفين
١٤٩٢	نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل للنظام المالي المؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام
١٤٩٣	نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل لنظام اللوحات والاعلانات في منطقة امانة العاصمة
١٤٩٤	تعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الاشغال العامة
١٤٩٤	مجلس أمناء كلية الدعوة واصول الدين
١٤٩٥	تعليمات خاصة بحركة السيارات المخزونة في المستودعات الخاصة بالرخصة من قبل دائرة الجبرك
١٤٩٦	تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٠. التعليمات الادارية والمالية لصندوق الزكاة
١٥٠١	تعليمات معدلة للتعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة عمان الكبرى

هكذا عند الجدول

بمروية المطابع العسكرية

نخس الحسفن الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤-٧-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١١ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٩٤ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بنص التالي :-

المادة ٩٤ -

١ - باستثناء الموظف بمعد يجوز منح الموظف اجرة دون راتب وعلاوات بناء على طلبه في أي من الحالات التالية :-

١ - للزوج أو الزوجة : إذا كان أحدهما يعمل خارج المملكة أو كان في اجرة

دراسية أو معاراً أو موفداً في بعثة أو دورة خارج المملكة .

٢ - للزوج أو الزوجة : إذا نقل أحدهما إلى وظيفة خارج المملكة .

٣ - للزوج : إذا اقتضى حال الأسرة أو ظروفها ان تنفرغ للعناية بطفلها الرضيع أو أطفالها الصغار وكانت أحوالهم الصحية تستدعي ذلك أو للعناية بزوجه المريض .

٤ - للموظفة : للعناية بأحد والديها المريض .

٥ - للموظف : الذي يقدم معداً سري المفعول للعمل خارج المملكة وذلك وفقاً للشروط التالية :-

- أن يكون المعد معاً حكومية أخرى أو منظمة دولية أو أهلية أو مؤسسة عملة أو خاصة أو شركة وأن لا تقل مدته من سنة .

- أن لا يعود الموظف إلى وظيفته قبل انتهاء الاجرة التي منحت له بمقتضى أحكام هذه المادة ولو انتهى معد العمل الذي ارتبط به أو أنهى عمله لأي سبب من الأسباب .

ب - تمنح الاجرة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً للأحكام التالية :

١ - أن لا تزيد مدتها على ثلاث سنوات خلال مدة عمل الموظف في الخدمة المدنية - قابلة للتجديد عند الضرورة لاستمرارية كحد أقصى ويجوز منحها له مجزأة لمدة لا تزيد مجموعها على حدّها الأقصى .

٢ - أن لا تعتبر مدتها خدمة مقبولة للتقاعد أو لاستحقاق الزيادة السنوية والترفع .

ج - تمنح الاجرة للموظف دون راتب وعلاوات وفقاً للإجراءات التالية :-

١ - بقرار من الوزير بناء على تنسيب الأمين العام إذا كانت مدتها لا تزيد على سنة واحدة وبقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إذا كانت لأكثر من سنة وذلك في الحالات المنصوص عليها في البنود ١، ٢، ٣، ٤ من الفقرة - أ - من هذه المادة .

٢ - بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من الفقرة - أ - من هذه المادة .

د - تكون الدائرة التي يعمل فيها الموظف الذي منح اجرة دون راتب وعلاوات ملزمة بإحالة إلى الخدمة المدنية بالدرجة التي كان فيها عند بدء الاجرة وبلراتب الذي كان يتقاضاه في ذلك الوقت .

الحسين بن طلال

١٩٩٠-٧-٢٤

وزير التنمية الاجتماعية عبد المجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بسن
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التبوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والسكن عبد الرؤوف الروابدة	وزير الصحة د. محمد عسوب الزين
وزير دوله للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير العمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقي	وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدغمي	وزير السياحة والآثار عبد الكريم الكباريتي
وزير التخطيط د. خالد أمين عبدالله	وزير التعاضد د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر

مكدا من اجل

نحس الحسن بن طهول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على مقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويمثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفترة ج من المادة ٤ من النظام الاصلي بلفاء عبارة كل من (الدرجة الاولى) و (الدرجة الاولى ب) والراتب المخصص لكل منها الواردة فيها والاستعاضة عنها بما يلي :

الدرجة	ادنى مربوطها	اعلى مربوطها	الزيادة السنوية
الاولى	٢١٥	٢٣١	٤

- يستمر القاضي الذي يشغل ادنى مربوط الدرجة الاولى ا في تقاضي راتبه المخصص لها الى ان يبلغ راتبه ادنى مربوط الدرجة الخامسة وحينئذ ينقل الى الدرجة الخامسة .

كما ينقل الى الدرجة الخاصة حكما بنفس السنة القاضي الذي يشغل الدرجة (الاولى / ا) وبلغ راتبه فيها ادنى مربوط الدرجة الخاصة او تجوز ويتقاضى الراتب المحدد لها بموجب النظام الاصلي .

٢١-٨-١٩٩٠ م

الحسن بن طهول

وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت المساكنت	وزير التأمين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العملة والاسكان عبد الرؤوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جبر	وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بلوكلة د. زياد فريز	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير السياحة ابراهيم الباباشه	وزير العمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقي	وزير المعدل يوسف المبيضين
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والترفيه والبيئة عبد الكريم الدغمي	وزير السياحة والآثار عبد الكريم الكباريتي
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير التعاقب د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية نجبت الطاهر

نحس الحسن بن طهول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على مقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام صندوق الاسخار
لوظفي امانة العاصمة غير المصنفين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الاسخار لوظفي امانة العاصمة غير المصنفين لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣ -

تسري احكام هذا النظام على الموظفين العاملين على راس عملهم عند العمل باحكام هذا النظام المذكورين تاليا :-

١ - الموظفين غير المصنفين والموظفين يستودعهم الخاضعين للتقاعد .

ب - الموظفين برواتب مقطوعة الدرجة وثلاثين في جدول تشكيلات وظائف الامانة .

المادة ٣ - تعدل الفترة ١ من المادة ٤ من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخرها :-

- على ان يتحمل الصندوق نفقات جهز ادارتهم .

٢١-٨-١٩٩٠ م

الحسن بن طهول

وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت المساكنت	وزير التأمين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العملة والاسكان عبد الرؤوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جبر	وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بلوكلة د. زياد فريز	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير السياحة ابراهيم الباباشه	وزير العمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقي	وزير المعدل يوسف المبيضين
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والترفيه والبيئة عبد الكريم الدغمي	وزير السياحة والآثار عبد الكريم الكباريتي
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية نجبت الطاهر	وزير الطاقة والثروة المعدنية نجبت الطاهر

مكتبة الملك فيصل

نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على مقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١
نأمر بوضـع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل للنظام المالي لمؤسسة ادارة وتنمية
اموال الائتـام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل للنظام المالي لمؤسسة ادارة وتنمية اموال الائتـام لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة ٤١ من النظام الاصلي ويعد ترتيب المادتين ٤٢ و ٤٣ منه لتصبحا برقم ٤١ و ٤٢ على التوالي .

الحسن بن طلال

١٩٩٠-٨-٢١

وزير التنمية الاجتماعية عبدالمجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت المساكنت	وزير التنوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العملة والاسكان عبدالرزوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالحقسي جبو	وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بالوكالة د. زياد فريز	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير الشباب ابراهيم الغياشيه	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقيه	وزير المعدل يوسف المبيضين
وزير التقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدغمي	وزير السياسة والاعمال عبدالكريم الكباريتي
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر

نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على مقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١
نأمر بوضـع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام اللوحات والاعلانات في منطقة
امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوحات والاعلانات في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٩٠) .
ويقرأ مع النظام رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٩ من النظام الاصلي بلفاء الفقرة منها واعادة ترتيب الفقرتين ج ، د منها لتصبحا برقم ب ، ج على التوالي .

الحسين بن طلال

١٩٩٠-٨-٢١

وزير التنمية الاجتماعية عبدالمجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت المساكنت	وزير التنوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العملة والاسكان عبدالرزوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالحقسي جبو	وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بالوكالة د. زياد فريز	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير الشباب ابراهيم الغياشيه	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقيه	وزير المعدل يوسف المبيضين
وزير التقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدغمي	وزير السياسة والاعمال عبدالكريم الكباريتي
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر

مكتبة الحسن بن طلال

تعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الاشغال العامة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-٨-١٩٩٠ بالاستناد الى احكام المادة السابعة من نظام تنظيم وادارة وزارة الاشغال العامة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ والنظام المعدل رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ الموافقة على تعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الاشغال العامة على النحو التالي :-

١ - الغاء المديرية التالية

- ١ - مديرية الخدمات العامة
- ٢ - مديرية شؤون الموظفين

ب - استحداث الوظائف والمديرية الجديدة التالية وفق الهيكل المقترح :-

- ١ - مساعد الامين العام
- ٢ - مديرية الشؤون القانونية
- ٣ - مديرية الادارة
- ٤ - مديرية التخطيط والتطوير
- ٥ - مديرية التعليم
- ٦ - مديرية العلاقات العامة

ج - اعادة تسمية المديرية القائمة حاليا كما يلي :-

- ١ - مديرية المشاغل بدلا من مديرية الميكانيك والالات
- ٢ - مديرية المختبرات والابحاث بدلا من مديرية المختبرات

مجلس أمناء كلية الدعوة واصول الدين

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٨-١٩٩٠ بالاستناد الى الفقرة ١ من المادة الخامسة من نظام كلية الدعوة واصول الدين رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ الموافقة على تشكيل مجلس أمناء لكلية الدعوة واصول الدين في عمان برئاسة سعادة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية وعضوية

كل من :-

- ١ - سعادة مفتي القوات المسلحة الاردنية
- ٢ - فضيلة عميد كلية الشريعة - الجامعة الاردنية
- ٣ - فضيلة عميد كلية الشريعة - جامعة البرموك
- ٤ - فضيلة مدير التعليم الشرعي والتاهيل
- ٥ - فضيلة عميد كلية الدعوة واصول الدين
- ٦ - فضيلة عميد كلية العلوم الاسلامية
- ٧ - الدكتور محمد احمد الشريف - رئيس جمعية الدعوة الاسلامية العالمية - طرابلس ليبيا .
- ٨ - سعادة الحاج عبدالحميد ابو شقره
- ٩ - سعادة الحاج سعد الدين الزميلي
- ١٠ - سعادة السيد عبدالكريم الكياشي

وفلكلدة سنتين اعتبارا من تاريخ ١-٨-١٩٩٠ .

تعليمات خاصة بحركة السيارات المخزنة في المستودعات الخاصة المرخصة من قبل دائرة الجمارك

صادرة بمقتضى احكام المادة ٢ فقرة ع من نظام لوحات

المركبات رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٩

المادة ١ - تخصص لوحة ارقام سنوية قابلة للتجديد لكل شركة او مؤسسة شريطة ان يكون لها مستودع تخزين (بوندد خلس) مرخص من قبل دائرة الجمارك

المادة ٢ - يحدد عدد اللوحات لكل شركة او مؤسسة من قبل دائرة الجمارك على ان لا يزيد العدد عن لوحتين لكل شركة او مؤسسة برخصة .

المادة ٣ - تتولى دائرة الترخيص اصدار وصرف مثل هذه اللوحات مقابل الرسوم المقررة بمقتضى نظام لوحات المركبات رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٩ ويتم صرفها بالتنسيق مع دائرة الجمارك .

المادة ٤ - تكون ارضية اللوحة صفراء والارقام سوداء مع كلمة مؤقت بالحروف السوداء (عربي - انجليزي) .

المادة ٥ - لغايات تحديد هوية السيارة المخزنة اثناء سهرها على الطرق تثبت اللوحة على مقدمة السيارة ومؤخرتها بشكل يظهر فيها الرقم واضحا .
وان تكون مؤمنة ضد الغير على الاقل .

المادة ٦ - يصرف مع كل لوحة دفتر خاص صادر عن ادارة الترخيص وفق النموذج المرفق يتضمن كافة المعلومات التالية :-

- ١ - اسم الشركة وعنوانها ورقم الترخيص الصادر عن دائرة الجمارك وتاريخه .
- ب - مواصفات السيارة متضمنة : النوع ، اللون ، الموديل ، رقم الشاسي ، المحرك ورقم المعاملة الجبركية وتاريخها .
- ج - حركة السيارة ويتضمن : وجهة الاستعمال والغاية منها ووقت وتاريخ الانطلاق واسم السائق وختم الشركة وتوقيع المفوض عنها .

المادة ٧ - يسمح للسيارة المخزنة بنقلها فقط للغايات التالية :-

- ١ - اجراء الصيانة اللازمة لها .

ب - نقلها من البوندد الى المعرض او المركب الجبركي المختص ولا يجوز استعمالها لغير هذه الغايات .

المادة ٨ - يقدم صاحب العلاقة تعهدا لدائرة الجمارك لضمان تطبيق التعليمات بالاضافة للكفالات المقدمة لدائرة الجمارك .

المادة ٩ - في حال ضبط اي سيارة مخالفة لهذه التعليمات تحجز المركبة وترسل الى دائرة الجمارك وتسحب اللوحة والدفع .

نائب رئيس الوزراء / وزير الداخلية
سالم مسامدة

مكاتب الجمارك

تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٠ التعليمات الإدارية والمالية لصندوق الزكاة

صادرة عن مجلس إدارة صندوق الزكاة بمقتضى المادتين ١١ و ١٣ من قانون صندوق الزكاة رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ .

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات - التعليمات الإدارية والمالية لصندوق الزكاة لسنة ١٩٩٠م - ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمبرات والكليات التالية حيثما وردت المعاني المخصصة لها ادائها مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الوزارة	: وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
المجلس	: مجلس ادارة صندوق الزكاة
الرئيس	: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
نائب الرئيس	: امين عام وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
الصندوق	: صندوق الزكاة
المدير العام	: مدير عام صندوق الزكاة .
مدير المكتب	: مدير مكتب صندوق الزكاة في المحافظة او اللواء الذي يمينه الرئيس .
لجان الزكاة	: اللجان المشكلة بمقتضى احكام هذه التعليمات في المحافظات والاولوية لجمع الزكاة وتوزيعها .

الفصل الاول -

مهام المجلس -

المادة ٣ - يتولى المجلس الامور التالية :

- ١ - اقرار الخطط التنفيذية لحث المواطنين على اداء الزكاة وغيرها من التبرعات الى الصندوق .
- ٢ - اقرار الخطة العامة للانفاق البشري لاصحاب الاستحقاق حسب البنود الواردة في القانون .
- ٣ - الموافقة على انشاء المؤسسات الخيرية التابعة للصندوق ووضع التعليمات اللازمة لانشائها وادارتها .
- ٤ - وضع اسس قبول الهبات والتبرعات .
- ٥ - اعطاء التفويض بالتوقيع على حسابات الصندوق وفق ما ورد في هذه التعليمات .
- ٦ - اختيار الخبراء والمستشارين والحامين ومحققي الحسابات .
- ٧ - تحديد البنوك التي تودع فيها اموال الزكاة على ان يلتزم بان تكون غير ربوية عند وجودها .
- ٨ - تقدير الالتزام اللازم للأشخاص الذين يكلفهم المجلس لخدمة اغراض الصندوق .
- ٩ - وضع القواعد المنظمة لعمل لجان الزكاة .
- ١٠ - وضع القواعد الخاصة بالحواسن والمكافآت التشجيعية للمعلمين في جمع الزكاة وتوزيعها .
- ١١ - اقرار الموازنة التقديرية التي يمد مشروعها المدير العام بين الواردات المتوقعة وينود الانفاق .

الفصل الثاني -

موارد الصندوق -

المادة ٤ - تتكون موارد الصندوق من :-

- ١ - الزكاة الشرعية وتشمل الزكاة النقدية والعينية التي يدفعها المزمون للصندوق لتنفق على اصحاب الاستحقاق حسبما هو وارد في القانون .
- ب - الهبات والتبرعات التي يقبلها الصندوق وفق الاسس التي يضعها المجلس بما فيها التطوعية .
- المادة ٥ - يجري ضبط موارد الصندوق وفق الاسس المحددة في هذه التعليمات .

الفصل الثالث -

مخصصات المشاريع الخيرية -

- المادة ٦ - يدور المجلس مالا يقل عن ١٠٪ من مجموع واردات الصندوق السنوية من الزكاة النقدية المدفوعة للصندوق او لجان الزكاة في حساب خاص يسم مخصصات المشاريع الخيرية الاسلامية .
- المادة ٧ - للمجلس الانفاق من المخصصات المنصوص عليها في المادة ٦ لانشاء مشاريع خيرية تاهيلية اسلامية تعود بالنفع على الفقراء والمحتاجين او استثمار جزء من هذه المخصصات في مشاريع اقتصادية تدر دخلا لينفق على اصحاب الاستحقاق الواردة في القانون .

الفصل الرابع -

السجلات المالية -

المادة ٨ - لضبط واردات ونفقات الصندوق يتم بسك الدفاتر والسجلات المالية التالية :-

- ١ - سجل تقيد فيه ابواب الإيرادات والانفاق النقدي .
- ب - سجل المزمين يقيد فيه اسماء المزمين المشتريين بحيث يكون لكل مزمين بركة مشروطة منحة خصة به، تقيد فيها المبالغ التي تم قبضها او انفاقها من زكاته على الوجوه الشرعية الواردة حصرا بالقانون .
- ج - دفتر صندوق يقيد فيه جميع مستندات القبض والمصرف حسب التسلسل .
- د - سجل الرخص والوصلات يقيد فيه وصلات القبض الصادرة والمرتبعة .
- هـ - سجل الزكاة العينية ويصوب حسب المواد الواردة ، بحيث تخصص صفحة لكل صنف قيد فيها الوارد والمصرف والرصيد واسم المزمين والجهة المصروفة لها .
- و - سجل الموجودات الثابتة في المديرية .
- ز - سجل الزكاة العام (الاستاذ) ترحل اليه ارمدة جميع انواع الزكاة والارمدة النقدية والمصرفية شهريا، بحيث يفتح لكل حساب صفحة خصة .
- المادة ٩ - ١ - يحظر الشطب والحك في السجلات المالية وفي حالة الخطأ يجري التصحيح بالحبر الاحمر ويوقع الموظف الذي اجري التصحيح بجانبه مع ذكر اسمه واضحا .
- ب - عند ابطال اي وصل مقبوضات او مستندات ادخالات او اخراجات يجب الاحتفاظ بجميع النسخ وتكوين كنية ملغى على جميع النسخ مع توقيع الموظف المختص وذكر اسمه بوضوح .

الفصل الرابع -

الرقابة والتفتيش -

- المادة ١٠ - تكون موارد الصندوق ونفقاته خاضعة للرقابة الامولية حسب ما تنص عليه هذه التعليمات .
- المادة ١١ - ١ - لا يجوز قبض اي مبلغ الا بموجب وصول المقبوضات الرسمية الصادرة عن ادارة الصندوق .
- ب - يتم تسليم الزكاة العينية الواردة الى الصندوق مباشرة بموجب ضبط تسليم معززا بسند ادخل ويمطى المزمين شهادة الزكاة العينية المعتمدة .

هذا من اجل

المادة ١٢- تخضع سجلات الصندوق وحساباته لاجراءات التدقيق من ديوان المحاسبة بالاضافة الى محاسب تقوئي او مكتب تدقيق حسابات معتمد يختاره المجلس .

المادة ١٣- يقدم المدير العام بياناً تفصيلياً بالموقف المالي للصندوق الى المجلس كل ثلاثة اشهر وعند الطلب .

- الفصل السادس - لجان الزكاة

المادة ١٤- ١- للمدير العام تشكيل لجان الزكاة في المحافظات والولاية بناء على توصية من مدير المكتب .

ب- لا يجوز لاي جهة او شخص جمع الزكاة الا من خلال هذه اللجان على ان يتم الجمع بموجب وصول المقبوضات المعتمدة من الصندوق .

ج- عند صدور كتاب الموافقة على تشكيل لجنة لجمع الزكاة في اي منطقة فعلى اللجنة ان تحتفظ بنسخة من الكتاب في ملف خاص بحوي قانون صندوق الزكاة وكل ما يصدر عن المجلس وادارة الصندوق من تعليمات وبلاغات لاطلاع اعضاء اللجنة والالتزام بها ورد فيها في جميع اعمال اللجنة .

المادة ١٥- ١- تقوم اللجنة بسك السجلات والدفاتر التالية :

١- سجل تدون فيه قرارات اللجنة المالية والادارية ويتم التوقيع على هذه القرارات من قبل اعضائها حسب الاصول .

٢- مسك دفتر تدون فيه ارقام دفاتر الوصولات المسلمة لمحاسب اللجنة من قبل ادارة صندوق الزكاة .

٣- مسك دفتر للصندوق تسجل فيه واردات اللجنة ونفقاتها يومياً .

ب- ١- يتم فتح حساب باسم اللجنة بتنسيق منها وموافقة المدير العام في احد البنوك المعتمدة من مجلس ادارة الصندوق تودع فيه الاموال المجموعة من قبلها .

٢- يتم السحب من الحساب المذكور في الفترة ب رقم واحد بقرار من اللجنة ويتم التوقيع على التحويل من رئيس اللجنة والمحاسب للبالغ التي هي دون ٢٠٠ دينار ويتوقيع ثالث من احد اعضاء اللجنة لما زاد على ذلك .

المادة ١٦- ١- يتم تسليم الزكاة والتبرعات والهبات والمصدقات النقدية بموجب وصول المقبوضات المعتمدة من ادارة صندوق الزكاة والمسلم الى اللجنة .

ب- يتم تسليم الزكاة العينية بموجب شهادة الزكاة المعتمدة من ادارة صندوق الزكاة .

ج- يتم تسجيل الزكوات العينية في سجل خاص يذكر فيه كمية الزكاة العينية المسلمة للجنة واسم المزكي وعنوانه ورقم كشف البضاعة (المقورة) الوارد بموجبها تلك الزكاة وتاريخها وتحفظ اللجنة الزكوات العينية بطريقة امنة لحين الصرف حسب الاصول .

المادة ١٧- ١- يكون اجتماع اللجنة تقوئياً بحضور اغلبية الاعضاء وتتخذ القرارات باغلبية الحضور .

ب- تزود اللجنة ادارة الصندوق الزكاة بنسخة من محضر الاجتماعات والقرارات .

ج- تحضر اللجنة وصول مقبوضات وكشوفات الصرف النقدية والعينية لحسابتها من قبل ادارة صندوق الزكاة في نهاية كل شهر على الاكثر .

د- تحضر اللجنة كافة دفاترها وسجلاتها لاطلاع محاسبة الصندوق عليها في منتصف ونهاية كل سنة مالية وعند الطلب .

هـ- تزود اللجنة البالغ التي تجمعها يومياً الى البنك المعتمد .

و- تزود اللجنة النسبة المئوية المقررة بحساب المشاريع الى محاسب الصندوق في نهاية كل شهر .

ز- يقدم محاسب اللجنة وامين صندوقها او امضو يكلف بالجميع الكلفة العدلية المقررة بمقتضى المادة ١٨ من النظام المالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ .

المادة ١٨- ١- تلتزم اللجنة بلوائح الصرف الواردة حصراً في قانون الزكاة والانظمة والتعليمات السارية بهتق .

ب- يتم صرف المساعدات الشهرية بقرار من اللجنة وعلى ضوء الدراسة الاجتماعية على النماذج المعتمدة من ادارة صندوق الزكاة .

ج- تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن نشاطاتها

د- تعود اللجان الى ادارة الصندوق في كل ما لم تنص عليه التعليمات .

المادة ١٩- ١- للجان الزكاة صرف المبالغ التي تجمعها على الاوجه المحددة في المادة ٨ من قانون صندوق الزكاة وفق القواعد التي يقرها المجلس وعلى ان يتم الصرف وفق الطريقة الاسولية المعتمدة من ادارة الصندوق بموجب كشوفات التوزيع المعتمدة من قبل ادارة الصندوق مقابل التوقيع او البصمة مع شاهد مع تدوين رقم دفتر العائلة او البطاقة الشخصية او اي وثيقة معتمدة لاثبات الشخصية وتزويد ادارة الصندوق بالنسخة الاولى من كشف التوزيع في نهاية كل شهر .

ب- تخضع جميع قيود وسجلات لجان الزكاة للتدقيق والمراقبة والتفتيش من قبل ادارة الصندوق

- الفصل السابع - الصرف

المادة ٢٠- يجري الصرف من مواد الصندوق بموجب مستندات الصرف المعتمدة والموقعة من محاسب الصندوق والمدير العام معززة بقرار او مستند صرف .

المادة ٢١- تصرف المساعدات الطارئة مرة واحدة فقط ولا تصرف مرة اخرى لنفس الشخص الا بعد مرور مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر حسب الترتيب التالي :

١- المبالغ التي لا تتجاوز ٥٠ خمسين ديناراً بقرار من المدير العام .

ب- المبالغ التي تزيد عن ٥٠ خمسين ديناراً ولا تتجاوز ١٠٠ مائة دينار بقرار من نائب رئيس المجلس .

ج- المبالغ التي تزيد على ١٠٠ مائة دينار ولا تتجاوز ٢٠٠ مائتي دينار بقرار من رئيس المجلس .

د- المبالغ التي تزيد على ٢٠٠ مائتي دينار فما فوق بقرار من المجلس بناء على تنسيق من الرئيس .

المادة ٢٢- يجري تخصيص المساعدات الشهرية بمساجراء دراسات اجتماعية ميدانية للمستحقين وتنسيق من لجنة يشكلها المدير العام وفق التعليمات التي يضعها المجلس ضمن امكانيات الصندوق على النحو التالي :-

١- بقرار من المدير العام في المبلغ الذي لا تزيد عن ٢٠ عشرين ديناراً .

ب- بقرار من نائب الرئيس في المبلغ الذي لا تزيد عن ٤٠ ديناراً بتنسيق من المدير العام .

ج- بقرار من الرئيس في المبلغ الذي لا تزيد على ٦٠ ديناراً بتنسيق من المدير .

د- بقرار من المجلس بما زاد على ذلك .

المادة ٢٣- تعتبر قيمة الزكوات العينية اسماً لمصرها وفق الاسس المبينة في المادة ٢٢ من هذه التعليمات .

مكدا عند الدفع

المادة ٢٤- يجرى صرف المساعدات الشهرية بعد اجراء دراسة اجتماعية ميدانية لطلاب المساعدة وتـسـق الاسس التالية :-

١ - تعبئة النموذج المعتمد من الصندوق بعد الكشف الحسي والزيرة الميدانية على ان يرفق بالنموذج الوثائق التالية :-

- ١ - صورة عن دفتر العائلة .
- ٢ - صورة عن شهادة الوفاة ان وجدت .
- ٣ - شهادة من مدير الايتام في المنطقة تثبت عدم وجود اي رصيد ارثي للايتام لديهم .
- ٤ - شهادة من مدير التنمية الاجتماعية تثبت عدم تلقي الاسرة مساعدة منهم .
- ٥ - شهادة من مدير مالية المنطقة تثبت عدم وجود راتب تناعدي للمستفيد او ذويه .
- ٦ - كتيب من لجنة الزكاة في المنطقة تثبت عدم حصول الطالب على مساعدة منها .

ب - تجرى اعادة الدراسة الاجتماعية للتحقق من استمرارية الحاجة للمساعدة بعد مضي سنة من الصرف ولا يستأنف الصرف الا بعد ورود الدراسة الجديدة .

المادة ٢٥- يتم اتفاق مانحهمه لجان الزكاة بقرار من اللجنة باجتماع اعضائها واغلبية الاعضاء المطلقة وحسب الدراسات الاجتماعية والوثائق الثبوتية اللازمة على ان لاتزيد المبالغ الشهرية التي تدفع على خمسين دينارا للاسرة الواحدة والمبالغ التي تدفع مرة واحدة على مئة دينار للحالة الواحدة وتنسب اللجنة الى ادارة الصندوق لاختصاصها بالجلس في حالة الزيادة على ذلك .

المادة ٢٦- ١ - يجوز للمركزي اقتراح مصارف معينة من جهات الاستحقاق المنصوص عليها في القانون لتوزيع زكاته عليها .

ب - يقوم الصندوق بالتأكد من توافر شروط الاستحقاق في المصارف المقترحة .

ج - للصندوق بقرار من الرئيس او المدير العام ان يصرف الزكاة مباشرة لهذه المصارف او يقوم الرئيس او المدير العام بوكيل المركزي بالصرف من طريق سلطة مؤقته له يتم تسديدها اولا بأول ولا يجوز صرف سلطة جديدة الا بعد تسديد السلطة السابقة حسب الاصول .

المادة ٢٧- للمدير العام صرف سلطة - باسم مجلس الصندوق - للاتفاق منها على المساعدات الطارئة تسدد حسب الاصول ولا تصرف سلطة جديدة الا بعد تسديد السلطة السابقة .

المادة ٢٨- للرئيس او من يفوضه صرف سلطة نفقات باسم مجلس الصندوق لتغطية النفقات والمصاريف اللازمة لادارة الصندوق تسدد - في نهاية كل سنة .

المادة ٢٩- لا يجوز ان تزيد نفقات الصندوق عن وارداته الفعلية مخصصا منها لمخصصات المشاريع الخيرية الاسلامية .

الفصل الثامن

الميزانية

المادة ٣٠- تبدأ السنة المالية للصندوق من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة ميلادية وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من نفس السنة .

المادة ٣١- تقدم ادارة الصندوق الميزانية التي تعدها الى المجلس بدعم وتقرير من مكتب تدقيق الحسابات المعتمد خلال مدة لا تتجاوز شهر اذار من العام الذي يلي للمصادقة عليها واتقرار نشرها .

الفصل التاسع

احكام عامة -

المادة ٣٢- يجب توريد واردات الصندوق النقدية يوميا الى البنك المعتمد .

المادة ٣٣- يجب حفظ المواد العينية الواردة الى الصندوق في مكان امين منظمة حسب سننها ونوعها .

المادة ٣٤- يجب على قابضي اموال الزكاة العينية والنقدية تقديم الكفالة المالية المنصوص عليها في المادة ١٨ من نظام كمالات الموظفين رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨م المعمول به .

المادة ٣٥- يجوز للمجلس شطب اي نقص او خسارة في المواد العينية واللوازم المعتادة للصندوق التي تتجاوز قيمتها مائة دينار بناء على تنسيب لجنة مكونة من المدير العام ومساعد المدير العام وعضو يختاره الرئيس من موظفي الصندوق شريطة ان لا يكون النقص بسبب اهمال او تقصير او اختلاس .

المادة ٣٦- يجوز للرئيس شطب اي نقص او خسارة في المواد العينية واللوازم المعتادة للصندوق بشرط ان لا تتجاوز قيمتها مائة دينار بناء على تنسيب من المدير العام شريطة ان لا يكون النقص او الخسارة بسبب اهمال او تقصير او اختلاس .

المادة ٣٧- للرئيس صرف المكلفات للمعلمين في صندوق الزكاة بنسبة لا تتجاوز ٢٪ من قيمتها يقومون بجمعهم وتوريده على ان يكون الجيع خراج اوقات الدوام الرسمي من مزاكين جدد تقدموا عن طريقهم واردة واحدة .

المادة ٣٨- يجوز للصندوق واللجان التابعة له قبول الاضاحي والنذور وصدقة الفطر وتوزيعها ضمن الشروط الشرعية .

المادة ٣٩- يجب تنظيم حساب مطابقة الارصدة في البنوك في نهاية كل شهر .

المادة ٤٠- اذا طرأت اي حالة لم تعالجها هذه التعليمات او عند الاختلاف على تفسير اي بند من بنودها فتمرض على المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

تعليمات محله

للتعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة

عمان الكبرى

تعلم امانة عمان الكبرى بأنه بعد الاطلاع على التعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة عمان الكبرى المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٥٥٦ تاريخ ٢٥-٦-١٩٨٨ .

واستنادا للمادة ٤١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦، وبعد الاطلاع على التعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة عمان الكبرى الصادرة بقرار اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية رقم ٢١٦ تاريخ ٣٠-٤-١٩٨٩، قررت اللجنة اللوائية لامة عمان الكبرى مايلي :-

١ - يلغى نص المادة ٤ من التعليمات المشار اليها ويستعاض عنه بالنص الاتي :-

المادة ٤ :-

١ - لا يجوز ان تكتب الاعلانات بالاصباغ او تلمق على هيكل او جداران اي بنسبة .
ب - كما لا يجوز ان تستعمل للاعلان امدة الكهرباء او الامدة ومناديق التوزيع الخاص بالهاتف او شواخص المرور او غير ذلك من منشآت المرافق العامة الا اذا تم ذلك الاستعمال باذن من امين عمان وموافقة الجهات المختصة الاخرى ووفقا للتعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة عمان الكبرى .

٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ويعرض في لوحة الاعلانات في مكتب اللجنة ومكتب المناطق بالامانة . وبمعم على الدوائر المختصة بالتنفيذ .

هذا من اجله